



تحليل سياسات

لبنان: انفراج أم مزيد من التدهور الأمني والسياسي؟

وحدة تحليل السياسات في المركز العربي | يناير ٢٠١٤

لبنان: انفراج أم مزيد من التدهور الأمني والسياسي؟

سلسلة: تحليل سياسات

وحدة تحليل السياسات في المركز العربي | يناير ٢٠١٤

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١٤

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسّسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: ٨٢٦ - منطقة ٦٦

الدفنة

ص.ب: ١٠٢٧٧

الدوحة، قطر

هاتف: +٩٧٤ ٤٤١٩٩٧٧٧ | فاكس: +٩٧٤ ٤٤٨٣١٦٥١

www.dohainstitute.org

المحتويات

١	مقدمة
١	مزيد من الاستقطاب الطائفي
٣	استحقاقات عام ٢٠١٤
٧	الاحتمالات المطروحة بعد اغتيال شطح وانفجار الضاحية

مقدمة

يكاد يجمع اللبنانيون على أنّ عام ٢٠١٤ سيكون محفوفاً بمزيد من الأخطار والمخاوف، وبخاصة أنّ عام ٢٠١٣ ترك إرثاً ثقيلاً من الحوادث والتطورات ليس أقلها ما يتعلق بتداعيات الحرب السوريّة ومشاركة حزب الله فيها. وكان اغتيال الوزير السابق الدكتور محمد شطح في ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر بمنزلة الاختصار الدامي لسنةٍ حفلت بثنتى أنواع التفجيرات والمعارك العسكرية المتنقلة (ما بين صيدا وطرابلس وعرسال) في وقتٍ شهد فيه لبنان أوسع موجات نزوح السوريين ولجوئهم إلى أرضه حتى زاد عددهم على المليون لاجئ. كما حطّم العام المنصرم الرقم القياسي في أزمات تشكيل الحكومات؛ إذ تكاد الأزمة الراهنة في تشكيل الحكومة اللبنانية تقترب من شهرها العاشر منذ استقالة حكومة الرئيس نجيب ميقاتي^١.

تحاول هذه الورقة الإضاءة على المشهد السياسي اللبناني كما يبدو مطلع العام الجديد، كما تسعى لتحديد أهم الاستحقاقات التي يواجهها البلد في المدى المنظور، ومن ثمّ، تقدير الاحتمالات التي تتجه إليها الأمور في ظل موازين القوى الداخلية والوضع الإقليمي ومعادلات الصراع الدائر في عموم المنطقة.

مزيد من الاستقطاب الطائفي

ما أن أطل العام الجديد حتى كاد تفجير حارة حريك في ٢/١/٢٠١٤ في قلب الضاحية الجنوبية (معقل حزب الله الأمني والسياسي - العسكري) يطيح احتمالات تشكيل حكومة جديدة كان يعمل على ذلك رئيس الجمهورية ميشال سليمان ورئيس الحكومة المكلف تمام سلام.

^١ استقالت حكومة نجيب ميقاتي في ٢٢ آذار/ مارس ٢٠١٣، وجرى تكليف تمام سلام بتشكيل حكومة جديدة في ٦ نيسان/ أبريل. بشأن هذه التطورات، انظر: "لبنان: لا حكومة في الأفق والخوف من فراغ رئاسي قريباً"، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٨/١١/٢٠١٣:

وقد جاء اتهام الرئيس سعد الحريري حزب الله باغتيال الوزير السابق الدكتور محمد شطح^٢ ليزيد الأمور اشتعالاً؛ فالعبارة التي تلخص الموقف السني الشعبي قالها الحريري في بيان نعيه مستشاره الرئيس: "إنّ الذين اغتالوا محمد شطح هم الذين اغتالوا رفيق الحريري... والمتهمون بالنسبة لنا، وحتى إشعار آخر، هم أنفسهم الذين يتهربون من وجه العدالة الدولية، ويفرضون المثل أمام المحكمة الدولية"^٣. كما قالت قوى "١٤ آذار" في بيان نعيها شطح، إنّ "القاتل نفسه يوغل في الدم السوري واللبناني"^٤، كما أكد الرئيس فؤاد السنيورة خلال تشييعه بأنّ "ما كان قبل اغتيال شطح لن يكون بعده"^٥.

وبالفعل، فإنّ اغتيال محمد شطح يأتي - من جهة - في سياق الاستقطاب الحاد الذي أطلقته مشاركة حزب الله في القتال إلى جانب النظام السوري، ومع الإعلان عن قرب انعقاد المحكمة الدولية الخاصة بمحاكمة قتلة الرئيس رفيق الحريري ورفاقه. ومن جهة ثانية، فهو يتوج سلسلة الأحداث التي ساهمت في تأجيج مناخ متوتر تتعاضم حدته بشكل يوميّ ما يعطي شرعية أكبر وحضوراً أقوى للتيارات والحركات الجهادية والتكفيرية في لبنان. فبعد إخضاع مدينة صيدا إثر تصفية حركة أحمد الأسير، جاء اغتيال شطح ليعزّز مناخ الاستقطاب المذهبي الطائفي الحاد، والذي يتغذى من حالة الإحباط والمظلومية السنية. وهذا ما رمز إليه ذلك التكرار العفوي والواسع لتعبير "الاعتدال"، وما يشبه الإجماع على أنّ اغتيال شطح إنّما هو "اغتيال للاعتدال". وقد جاء تشييع الشاب محمد الشاعر (أحد ضحايا الانفجار) وطرد المفتي الشيخ محمد رشيد قباني من المسجد على يد الجموع الغاضبة التي تتهمه بالانحياز للنظام السوري وحزب الله، ليشير بقوة إلى مقدار الغليان في الشارع السني. ويتهم تيار المستقبل وقوى "١٤ آذار" حزب الله بأنه هو من قام بتأجيج الاستقطاب المذهبي الطائفي، بسبب استخدامه التخوين والتكفير، والتهديد والوعيد، والاغتيال

^٢ هو المستشار الأساسي للرئيسين سعد الحريري وفؤاد السنيورة، وهو رجل المهمات الصعبة (خصوصاً في العلاقة مع أميركا وأوروبا)، وصاحب مبادرات التلاقي والحوار بين جميع الأطراف، وكان بحق العقل الخفي خلف قوى "١٤ آذار"، والمسير الفعلي والحقيقي لكل تحركاتهم، وكان مرشحاً قوياً لتولي تشكيل الحكومة في حال فشل تمام سلام أو تنحيه. ويبدو أنه كان يعمل بقوة على خط تشكيل حكومة حيادية تحظى بدعم فرنسي - سعودي ويحاول إقناع الأميركيين بذلك. كما أنه أرسل رسالة مفتوحة إلى الرئيس الإيراني حسن روحاني في محاولة لإيجاد علاقة بينه وبين قوى "١٤ آذار".

^٣ الوكالة الوطنية للإعلام، بيروت، ٢٧/١٢/٢٠١٣.

^٤ المرجع نفسه. وتلا البيان رئيس كتلة "المستقبل" الرئيس فؤاد السنيورة.

^٥ المرجع نفسه، ٢٩/١٢/٢٠١٣.

والاحتلال، ثم التدخل العسكري السافر في سورية، وأنّ هذا الأمر المتفاقم سيؤدي حتمًا إلى مزيد من التوتر والتدهور وإلى تعطيل الحياة السياسيّة، وصولًا إلى نجاح الحزب في تحقيق الفراغ الدستوريّ أو التعتيل المبرمج، من رئاسة الجمهوريّة إلى البرلمان والحكومة وسائر المؤسسات المتفرّعة منها.

وهناك مثال آخر على حدة الاستقطاب الجاري في لبنان، وتمثّل في الموقف من قيام الجيش اللبناني في ٢٠١٣/١٢/٣٠ بإطلاق نيران مضاداته الأرضية على مروحيات سورّيّة قصفت أطراف بلدة عرسال البقاعية، في خطوة تعد الأولى منذ بدء الصراع في سورية. كما أنها المرة الأولى التي يطلق فيها الجيش نيرانه على طائرات سورية منذ نهاية الحرب في لبنان في التسعينيات من القرن الماضي. وفي حين رحبت قوى "١٤ آذار" بهذا العمل باعتباره يجسّد السيادة اللبنانية والقرار الوطني المستقل، سارع وزير الخارجية في حكومة تصريف الأعمال المستقلة عدنان منصور (المحسوب على الشيعيّة السياسيّة)، إلى التأكيد على أنّ "الطيران السوري طيران شقيق وليس طيراناً معادياً... وأنّ ما جرى لا يؤثّر على طبيعة العلاقات بين البلدين، والتي نريدها دائماً تاريخية ومميّزة"^٦.

استحقاقات عام ٢٠١٤

يقف لبنان في مطلع عام ٢٠١٤ أمام استحقاقين كبيرين: تشكيل الحكومة التي كانت ملامحها قد برزت بنهاية العام الماضي، وانطلاق جلسات المحكمة الخاصة في لبنان في ١٦ كانون الثاني/يناير في ملف اغتيال الرئيس رفيق الحريري ورفاقه.

وقد حمل الأسبوع الأخير من عام ٢٠١٣ تقاوُلًا بقرب الإعلان عن تشكيل حكومة جديدة في فترة قد لا تتجاوز الأسبوع الأول من العام الجديد. ورشحت معلومات عن الشروع في ترشيح أسماء لـ "التوزير" وإجراء اتصالات مع جهات معنية بعملية التشكيل. ويندرج معظم الأشخاص الذين استمزجت آراؤهم في "توزيرهم" المحتمل تحت خانة الحيايين والتكنوقراط وبعضهم من أصحاب الخبرات السياسية التي لا تحسب على أي فريق حزبي. ونقلت الصحف اللبنانية أنّ رئيس الجمهورية ميشال سليمان شدّد على إصراره على ممارسة

^٦ "منصور: الطيران السوري طيران شقيق وليس معادياً"، ٢٠١٣/١٢/٣١، انظر: <http://goo.gl/xvRS4v>.

لبنان: انفراج أم مزيد من التدهور الأمني والسياسي؟

صلاحياته في تسليم حكومة جديدة قبل انتهاء ولايته الرئاسية، فإذا لم تتل الحكومة ثقة مجلس النواب تجرى استشارات جديدة للتكليف والتأليف؛ ولهذا يجب الشروع في التشكيل بسرعة نظرًا إلى ضغط المهل الزمنية^٧.

ويبدو أنّ موعد الإعلان عن "الولادة القيصريّة" للحكومة الحيادية أخذ في الاعتبار الحاجة إلى وجود حكومة جديدة في البلاد قبل انعقاد مؤتمر المانحين في الكويت في الخامس عشر من الشهر الجاري، ومؤتمر "جنيف ٢" بشأن سورية في الثاني والعشرين من الشهر نفسه، ويأخذ في الاعتبار أيضًا مواعيد إعداد البيان الوزاري للحكومة الجديدة ومثولها أمام البرلمان لنيل الثقة قبل حلول موعد الاستحقاق الرئاسي بين ٢٥ آذار/ مارس و ٢٥ أيار/ مايو ٢٠١٤^٨.

غير أنّ حزب الله قال كلمته في هذا الشأن ووجه كلامه بشكل واضح إلى رئيس الجمهورية والرئيس المكلف. وباختصار، تمثّل رأيه في أنّ "تشكيل حكومة أمر واقع سيؤدي إلى فتنة كبيرة"^٩. ويبدو حزب الله في سباق مع الوقت على أبواب انعقاد المحكمة الدولية (ومؤتمر جنيف ٢ أيضًا)؛ ما يفسّر تشنّجه وإصراره على أن يكون جزءاً من حكومة قد تعطيه شرعية مفقودة.

ولكن سرعان ما وقف لبنان أمام وقائع جديدة؛ فقد جاء تفجير حارة حريك ليعيد تسليط الضوء على مسألة الجماعات التكفيرية وعملها في لبنان. ثم كانت قضية اعتقال السعودي ماجد الماجد^{١٠}؛ إذ عمدت سورية وإيران إلى استغلال القضية لتسليط الضوء على ادعاءات دخول القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق

^٧ النهار، ٣١/١٢/٢٠١٣.

^٨ أدرجت بعض الأوساط ما وصفته بـ "استعجال" تشكيل الحكومة، على الرغم من مرور عشرة أشهر على مساعي تأليفها، وذلك لقطع الطريق على وزير الخارجية الحالي، المحسوب على حلفاء النظام السوري في لبنان، من تمثيل لبنان في مؤتمر "جنيف ٢"، وبعضها وضعه تحت عنوان تسديد "فاتورة سياسية" للسعودية بعد إقرارها هبة تسليح الجيش اللبناني. ورأى آخرون أنّ الإعلان عن الحكومة الجديدة يهدف أساساً إلى تجنّب عملية تعميم الفراغ الهادفة لإسقاط لبنان بيد "حزب الله". انظر تصريحات قوى "١٤ آذار" في النهار، ١/٢/٢٠١٤.

^٩ تصريحات قادة حزب الله (محمد رعد، ونبيل قاووق، وحسين الحاج حسن، ومحمد فنيش، وعلي فياض) في السفير، ٣٠/١٢/٢٠١٣.

^{١٠} يحتل الماجد الرقم ٧٠ في قائمة المطلوبين الـ ٨٥ التي أصدرتها السعودية وأدرجت فيها أخطر المطلوبين بجرم الانتماء إلى تنظيم القاعدة. أما كتائب عبدالله عزام، التي يعتقد أنّ الماجد كان يقودها، فقد تأسست على يد السعودي صالح القرعاوي، الذي أوقفته السعودية عام ٢٠١٢.

والشام "داعش" إلى لبنان ومسؤوليتها عن كل عمليات الاغتيال والتفجير التي حدثت وتحدث^{١١}. جعلت هذه التطورات الرئيسيين ميشال سليمان وتامم سلام يتريثان ويعيدان دورة المشاورات لإعطاء فرصة جديدة لإنتاج حكومة جامعة، دخل خلالها وليد جنبلاط (بعد عودته من زيارة مفاجئة إلى تركيا) على خط مساعي إيجاد المخارج بالاتفاق مع الرئيس نبيه بري الذي صار يتحدث عن ضرورة التوافق الإيراني - السعودي المفترض أن يحل محلّ صيغة "س - س" (السعودية - سورية) التي كان يحرص على تكرار أنها طريق الخلاص الوحيدة للبنان.

ويبدو أنّ من أسباب تزيّث الرئيسيين سليمان وسلام أنّ البطريرك الماروني الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي، الذي أبلغ بشأن النية في إعلان الحكومة قريباً، ووافق على دعمها من أجل الانتهاء من الفراغ، عاد يدعو إلى التزيّث بعد أن أرسل إليه رئيس مجلس النواب نبيه بري موفداً يبلغه أنّ تأليف الحكومة الحيادية (التي تسميها قوى "٨ آذار" حكومة أمر واقع) سيؤثر سلبياً في الاستحقاق الرئاسي^{١٢}، ما يهدد بنفسه، ومن ثم، إلغاء أهم موقع سيادي للموارنة في لبنان. وأدى ذلك إلى تراجع الراعي وإعادة الحسابات في هذا الشأن من دون أن يلغي احتمال الإقدام على إعلان الحكومة قريباً.

وقد لوححت قوى "٨ آذار" بـ "تصحيحة" عدم تكرار تجربة الحكومتين، كما حصل مع حكومتي النائب ميشال عون والرئيس سليم الحص عام ١٩٨٨^{١٣}، مؤكدين بأنّ حكومة الأمر الواقع أو الحيادية أو من غير الحزبيين

^{١١} انظر في هذا الإطار تصريحات السفيرين السوري والإيراني ووزير الخارجية اللبناني في الصحف اللبنانية في الأيام الثلاثة الأولى من كانون الثاني/يناير الحالي. وقد دعا السفيران إلى مشاركة بلادهما في التحقيق مع ماجد الماجد كما اتهمت الأخبار في افتتاحيتها (٢٠١٤/١/٤) جهات سعودية - لبنانية بقتل الماجد بعد اعتقاله لإخفاء أسرار يحملها حول العمليات التي استهدفت المصالح الإيرانية في لبنان. في المقابل، أوضح المدعي العام التمييزي بالإدانة القاضي سمير حمود في حديث إلى الجمهورية (٢٠١٤/١/٦) أنّ تقرير وفاة الماجد بيّن أنّه كان في حالة غيبوبة عميقة، كما أوضح مصدر عسكري لـ النهار (٢٠١٤/١/٦) أنّ الماجد كان في وضع صحي حرج ولم يتمكن من الإجابة عن الأسئلة التي كانت توجه إليه. ولاحقاً جرى تشكيل لجنة طبية شرعية للكشف على الجثة، توصلت إلى النتائج نفسها داحضة جميع الاتهامات في هذا المجال.

^{١٢} النهار والسفير واللواء، ٣ و٤/١/٢٠١٤.

^{١٣} انتهى عهد رئيس الجمهورية أمين الجميل في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ من دون انتخاب رئيس جديد ما أدى بالرئيس الجميل إلى تشكيل حكومة عسكرية بقيادة ميشال عون تحل محل رئيس الجمهورية وتمنع الفراغ الرئاسي (بحسب الدستور القديم للبلاد). ولكن هذه الحكومة لم تحظ بقبول الفريق الآخر (الإسلامي - اليساري - السوري حينئذ) فانقسم البلد بين حكومتين: واحدة في قصر الرئاسة في بعبدا، وأخرى في السرايا الحكومي في بيروت الغربية. واستمر الانقسام على الرغم من توقيع اتفاق الطائف (٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩) وانتخاب رئيسين جديدين للجمهورية (الشهيد رينيه معوض في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، والذي اغتيل بعد أسبوعين، ثم إلياس الهراوي

لن تتال ثقة مجلس النواب، ومن ثم فلا صلاحيات لها^{١٤}.

كما يبدو أنّ تفاهات جرت عبر لقاءات حزب الله مع وزراء " ٨ آذار"، تقضي بعدم تسليم أي وزارة لأي حكومة أمر واقع ومقاومتها، بصرف النظر عن تصرف الرئيس نجيب ميقاتي ونائبه الوزير سمير مقبل أو موقفهما^{١٥}.

بالمقابل، اجتمع أقطاب قوى " ١٤ آذار" وناقشوا الخطوات التي سيّخذونها على الصعد كافة، ولا سيّما السياسي والأمني، وأبدى المجتمعون عزمهم دعم الحكومة الحيادية لأنّها المدخل الوحيد لإجراء الانتخابات الرئاسية^{١٦}. ويبدو أنّ قوى " ١٤ آذار" تستعدّ لحملة سياسية وديبلوماسية تمهّد لإعلانها عصيانياً دستورياً، وإعلان "المقاومة المدنية" في وجه السلاح. وستشمل حركة اتصالاتها معظم السفراء في لبنان، ولا سيّما سفراء الدول الكبرى، من أجل توضيح رؤيتها للتطوّرات التي أعادت ربط الوضع في البلاد بما يجري في المنطقة من صراع المحاور جزاءً تورّط حزب الله بصورة كبيرة في الحرب السورية^{١٧}.

وبناء عليه، ترى قوى " ١٤ آذار" أنّ اغتيال محمد شطح كان بسبب دوره في صوغ هذا التحرك، وفي الاستعداد للتوجه صوب إيران للتواصل مع إصلاحيين بعد الرسالة التي وجهها إلى الرئيس الإيراني حسن روحاني باسم قوى " ١٤ آذار"^{١٨}.

في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩) حتى قامت القوات السورية بإنهاء "تمرد العماد عون" (١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١) الذي لجأ إلى السفارة الفرنسية ثم غادر إلى المنفى في باريس.

^{١٤} اللواء، ٢٠١٤/١/٤.

^{١٥} اللواء والسفير والنهار، ٢٠١٤/١/٤.

^{١٦} الجمهورية، ٢٠١٤/١/٤.

^{١٧} الأخبار، ٢٠١٤/١/٤. وبشأن المقاومة المدنية، انظر حديث منسق الأمانة العامة لقوى " ١٤ آذار" الدكتور فارس سعيد، النهار، ٢٠١٤/١/٦.

^{١٨} النهار، ٤ و ٢٠١٤/١/٦.

الاحتمالات المطروحة بعد اغتيال شطح وانفجار الضاحية

يبدو المشهد السياسي اللبناني - وفق ما سبق - أمام مجموعة من الاحتمالات:

١. أن تقرر القوى العربية (السعودية ودول الخليج) والدولية (أوروبا، وتحديداً فرنسا)، والتي كانت ترغب في حكومة تحتاط لتعطيل الانتخابات الرئاسية وتوقّر استقرار الأمن والاقتصاد وتماسك السلطة المركزية، التريث إذا كان قيام الحكومة سيقود إلى ضرر أكبر من عدم قيامها، وبخاصة مع بروز موقف للولايات المتحدة يدعو أيضاً إلى التريث^{١٩}، وهو ما كانت تراهن عليه قوى "٨ آذار"٢٠.

٢. استمرار سياسة المراوحة والترقب؛ فالرئيس ميشال سليمان والرئيس المكلف تمام سلام لم يغامرا حتى الآن بحكومة يرفضها فريق "٨ آذار"؛ وذلك بسبب خوفهما من قدرة حزب الله على تعطيلها وإدخال البلاد في المجهول. ولم يلجأ الرئيس تمام سلام حتى الآن إلى الاعتذار لأنه بقي يراهن على متغيرات تتيح قيام الحكومة التي يريدها. وترتكز هذه المتغيرات على تسوية في مؤتمر "جنيف ٢"، بعد الاتفاق المرحلي بشأن البرنامج النووي الإيراني الذي أشاع أجواء من التفاؤل، قد تنعكس تسوية لبنانية داخلية بمشاركة سعودية - إيرانية (وهو ما بشر به نبيه بري مراراً خصوصاً بعد زيارته المفاجئة لطهران) أو إيرانية - تركية (زيارة وليد جنبلاط الأخيرة لتركيا) وبتغطية دولية تحت مظلة "جنيف الإيراني" و"جنيف السوري". ولكن الأمر الواضح اليوم أنه ليس ثمة تسوية سورية ظاهرة في الأفق، وربما لا ينعقد مؤتمر "جنيف ٢" أيضاً. كما أنّ المعسكر الإصلاحي الإيراني الذي تعززت مواقفه كثيراً عقب انتخاب الرئيس روحاني، يواجه اليوم صعوبات وحملات كثيرة بشأن سياسته الانفتاحية على السعودية والعرب والعالم، ليس أقلها مواقف حزب الله نفسه التي تصب في

^{١٩} بحسب السفير (المؤيدة لحزب الله) التي عنونت صدر صفحتها الرئيسة ب: "تجبر الضاحية يعطل «عبوة بعيدا».. وواشنطن تتصح سليمان: أولوية الاستقرار تُسقط «حكومة الانتحار»"، ٢٠١٤/١/٤.

^{٢٠} الجمهورية ٢٠١٤/١/٣. وقد أعادت هذه الجريدة (المحسوبة على قوى "١٤ آذار") تأكيد هذا الموقف الأميركي بقولها "كشف مصدر دبلوماسي لصحيفة الجمهورية أنّ رئيس الجمهورية ميشال سليمان كان تبليغ قبل أيام موقفاً أميركياً يشدد على وجوب تأليف حكومة جامعة يشارك فيها الجميع، وعدم الدخول في حكومة أمر واقع، نسبةً إلى المخاطر الأمنية الكبرى التي تهدد لبنان"، الجمهورية ٢٠١٤/١/٨.

خانة ضرب سياسات الإصلاحيين في إيران. ويبدو أنّ التصعيد اللبناني^{٢١} (والعراقي في الأنبار) يجري استثماره في الداخل الإيراني لضرب محاولات الرئيس فرض سياسته الانفتاحية في ظل مساعي الأصوليين وأصحاب النفوذ والمصالح في الحرس الثوري منعه من السير قدمًا في سياسة الإصلاح والتغيير.

٣. استمرار التصعيد، إذ يبدو أنّه لا توجد نية واضحة للأطراف المختلفة حتى الآن للعودة إلى مناخ التسوية إقليميًا أو في لبنان. وجاء السجال بشأن الهيئة السعودية للجيش اللبناني وحول قضية ماجد الماجد ليكرّس التشنج لا التسوية، وليكشف أيضًا أنّ الإيرانيين والسوريين ينخرطون في مواجهة جديدة مع الرياض، أدخلوا فيها مقاربة "الحرب على الإرهاب" بالتنسيق والتعاون مع روسيا كمقدمة لجعله البند الأول في جدول أعمال مؤتمر "جنيف ٢"، وليضمنوا من خلالها رضا واشنطن وصمتها، وبخاصة مع دخول رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي على خط الأزمة؛ بحيث تبدو المعركة واحدة ضد "الإرهاب التكفيري الإسلامي". غير أنّ مسارعة المعارضة السوريّة والعشائر السنية العراقية إلى إعلان الحرب على "داعش" قد يقلب الأمور؛ فتفقد هذه الورقة قيمتها قبل "جنيف ٢".

٤. دخول البلاد في حالة فراغ دستوري ومؤسسي على المستويات كافة؛ فمجلس النواب جرى التمديد له، والحكومة مستقيلة، وليس ثمة حكومة جديدة في الأفق، وسيكون منصب رئاسة الجمهورية شاغراً بحلول منتصف أيار/ مايو ٢٠١٤، فيما تصطدم محاولات وليد جنبلاط والرئيس نبيه بري لإيجاد تسوية وسطية بين الأطراف بجدار المواقف الإقليمية (إيران والسعودية) المرشحة لمزيد من التشدد والتوتر في ضوء مجريات الوضع السوري والعراقي. ما يعني أنّ هذه المرحلة هي مرحلة مواجهات لا تسويات، وما اغتيال محمد شطح وانفجار الضاحية الجنوبية إلا النذير بذلك. ومن ثمّ، لا مجال لولادة حكومة حيادية أو حكومة جامعة "تسوية" في القريب العاجل. كما أنّ حكومة التحدي أو الأمر الواقع ستكون صعبةً ومكلفةً للطرفين.

^{٢١} توالى تصريحات مسؤولين إيرانيين من التيار المتشدد في الحرس الثوري تتهم السعودية بأنها وراء التفجيرات وضالعة في تفجير السفارة الإيرانية وتفجيرات الضاحية الجنوبية وتفجيرات روسيا الأخيرة في آن معاً، انظر: <http://goo.gl/0nd1Ag>. كما نقلت وكالة فارس القريبة من الأصوليين المتطرفين في إيران، عن "مصدر مطلع" قوله إنّ ضلوع المخابرات السعودية في التخطيط لاستهداف السفارة الإيرانيّة في لبنان والتفجيرات المتسلسلة التي تشهدها مختلف المناطق اللبنانية "تاجم من حالة الغضب والانفعال"، مؤكّداً بأنّ "المقاومة الإسلاميّة ستزداد بما يقتضي على مثل هذه الممارسات"، انظر: <http://goo.gl/2J87Bg>.

٥. يبقى الاحتمال الأخير؛ وهو حصول انفراجٍ بقبول الأطراف المتخاصمة الجلوس على طاولة التفاوض وتشكيل حكومة ترضي الجميع. ويتوقف هذا الاحتمال على مدى جدية الرئيس الإيراني حسن روحاني وقدرته على فرض سلطته وتحييد غلاة الحرس الثوري، وبخاصة أنّ التيار الإصلاحى تدعمه فئات جماهيرية كبيرة تطالب بالإصلاح ولن تقبل بالتفريط مرة أخرى بمعاني انتصارها الديمقراطي كما حدث زمن الرئيس محمد خاتمي. ويعني هذا إضعافاً لتيار قائد فيلق القدس قاسم سليمانى بالتحديد، ومن ثمّ حزب الله في لبنان، ولكل سياسات التوتر والتدخل الإيراني في الشؤون الإقليمية. ويعد الميدان الأول لتجربة هذا الاحتمال هو لبنان وتشكيل حكومة فيه بحيث يضغط روحاني وفريقه على حزب الله لقبولها باعتبارها أهون الشرور التي تهدد إطاحة وضع الحزب وإيران في المنطقة العربية. وجاءت زيارة وزير الخارجية الإيراني إلى بيروت في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ (وهي الأولى له منذ تعيينه في منصبه في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٣) في هذا الإطار. ولعل هذا ما يفسّر تراجع حزب الله وحركة أمل عن مطلب الحصول على ثلثٍ معطلٍ في الحكومة الجديدة وربما قبولهما بصيغة ٨-٨-٨ التي اقترحها بري - جنبلاط، والتي تعطي ثلثاً متساوياً لجميع الأطراف (ثلث لفريق "٨ آذار"، وثلث لفريق "١٤ آذار"، وثلث لفريق رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والمستقلين) بدل صيغة ٩-٩-٦ التي كان يتمسك بها الحزب^{٢٢}. ويبدو أنّ ثمة صيغة حكومية جاهزة على أساس ٨-٨-٨ ومختلطة من سياسيين وغير سياسيين تنتظر موافقة الرئيس سعد الحريري^{٢٣}. وقد أعلن أمين عام تيار المستقبل أحمد الحريري أنّ صيغة ٨-٨-٨ هي قيد التشاور لدى قوى "١٤ آذار" وأنّ التدقيق هو في التفاصيل^{٢٤}. وفي حال تأكدت هذه المعلومات، فإنّ هذا يعني تقدّم خيار التسوية على حساب خيار المواجهة الإيرانية - السعودية الذي تقوم بعض الجهات الإيرانية بتغذيته مثل تهديدات نشرتها وكالة فارس الإيرانية تبشّر اللبنانيين بأسبوعين دمويين قادمين^{٢٥}.

^{٢٢} انظر صحف لبنان في ٨/١/٢٠١٤.

^{٢٣} جريدة اللواء، ٨/١/٢٠١٤.

^{٢٤} جريدة المستقبل، ٨/١/٢٠١٤.

^{٢٥} المرجع نفسه، ٨/١/٢٠١٤.

لبنان: انفراج أم مزيد من التدهور الأمني والسياسي؟

وبالنتيجة، تبقى احتمالات الأوضاع السياسية والأمنية في لبنان مفتوحةً ومرتبطةً بالأوضاع الإقليمية؛ مثل تطورات الملف النووي الإيراني، ومستقبل العلاقة الإيرانية - الأميركية، والعلاقة الإيرانية - السعودية، والصراع في سورية واستحقاق مؤتمر "جنيف ٢"، وتطورات الوضع الأمني والانتخابات العامة المرتقبة في العراق. وأمام جميع هذه الاستحقاقات والملفات الكبرى، وحتى تتضح الصورة العامة للمشهد الإقليمي، يبدو أنه ليس أمام لبنان من خيار إلا التحفّز والترقّب.